

المعاملات المالية المعاصرة (9) | حكم البيع بالعربون | د خالد

المشيخ | #دروس_الشيخ_المشيخ

خالد المشيقح

اه بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين آآآآ بيع العربون هو نوع من انواع البيوع وهذا النوع من انواع البيوع - [00:00:02](#)

من الانواع آآآ غير المستجدة آآآ بل هو آآآ من البيوع التي تحدث عنها العلماء رحمهم الله تعالى قدימה وايضا يوجد الان آآآ في آآآ تعاملات الناس بكثرة وببيع العربون هو اشتراط - [00:00:21](#)

العقد من ثمن اه المعقود عليه عند عدم اتمام العقد من باائع او مؤجر ونحو ذلك اشتراطه جزءا من الثمن عند عدم اتمام العقد من العاقد الاخر من المشتري او المستأجر - [00:00:48](#)

اه مثال ذلك ان يبيعه السيارة بعشرة الاف ريال ويشترط البائع جزءا من الثمن عربون قل اعطي عربونا او ان المشتري يقوم باعطاء البائع جزءا من الثمن لكي - [00:01:20](#)

يؤكد مصداقية مصادقته في عقد هذا البيع ثم بعد ذلك يتراجع المشتري عن اتمام العقد مثال اخر يشترط المؤجر على المستأجر المؤجر اجر زيدا من الناس بيته لمدة سنة بعشرة الاف ريال - [00:01:56](#)

واشتراط المؤجر على المستأجر ان يعطيه عربونا او ان المستأجر اعطى المؤجر جزءا من الاجرة كعربون تأكيدا لمصادقته في اتمام العقد. ثم بعد ذلك حركة المستأجر اتمام العقد فهل هذا الجزء - [00:02:34](#)

من الثمن وهو ما يسمى بالعربون هل البائع والمؤجر حق فيه او هل له ان يتملكه بالكامل او يجب عليه ان يرده الى المشتري او المستأجر هذه المسألة موضع خلاف بين العلماء رحمهم الله تعالى والاحاديث الواردة في هذا ضعيفة يعني ما جاء - [00:03:00](#)

من اباحة بيع العربان او النهي عن بيع العربون كما في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهمما الاحاديث في هذا ضعيفة لا تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم - [00:03:37](#)

لكن المشهور من مذهب الامام احمد رحمه الله تعالى ان بيع العربون جائز ولا يأس به ويدل لجوازه عدة ادلة. اول ما تقدم ان ذكرنا من الطوابط وقد ذكرنا ضابطين - [00:03:51](#)

الظابط الاول ان الاصل في المعاملات الحلم وعلى هذا نقول الاصل في بيع العربون الحل ولابد من دليل يدل على تحريم الضابط الثاني ايضا مما ذكرنا ان الاصل في الشروط في العقود الحل - [00:04:10](#)

فاما اشتراط البائع على المشتري ان يعطيه جزءا من الثمن وانه اذا لم يتم العقد فان هذا الجزء يكون له نقول بان هذا شرط صحيح او اشتراط المؤجر على اشتراط المؤجر على المستأجر - [00:04:33](#)

ان يعطيه اه جزءا من الاجرة. وانه اذا لم يتم باتمام العقد فان هذا الجزء من الثمن يكون له فالاصل الشروط في العقود الحل يعني ما يشترطه احد المتعاقدين - [00:04:56](#)

الدليل الثالث ان هذا وارد عن عمر رضي الله تعالى عنه كما في صحيح البخاري ان عمر رضي الله تعالى عنه اشتري من صفوان رضي الله تعالى عنه دارا للسجن باربع باربع مئة باربع مئة - [00:05:15](#)

فان اتى اه او فان رضي عمر والا فالاربعمئة لصفوان. وعمر رضي الله تعالى عنه قوله او نعم قوله حجة متبرعة آآآ لقول النبي صلى الله

عليه وسلم اقتدوا بالذين من بعدي ابى بكر وعمر ان يطیعوا ابا بكر وعمر يرشدوا الى اخره . والدليل الرابع - [00:05:33](#)
الرابع ان في هذا في تجويز هذا البيع فيه مصلحة مسرحة للبائع ومصلحة للمشتري مصلحة البائع لان السلعة حبسه بسبب وجود العقد لا يتمكن البائع من البيع فهي حبسه وهذا فيه نوع من الضرر للبائع - [00:05:57](#)

وكون هذا الضرر يجبر باخذ جزء من الثمن هذا من العدل وكذلك ايضا كذلك ايضا ان هذه السلعة اذا ردت من قبل المشتري او من قبل المستأجر ونحو ذلك فان السلعة اذا ردت - [00:06:27](#)

تنقص في اعين الناس وحينئذ يكون اخذ جزء من الثمن لمالكها هذا فيه جبر لهذا النقص الذي حصل وهذا من العدل وحينئذ يتلخص لنا ان بيع العربون كما هو مذهب الامام احمد رحمة الله تعالى انه صحيح وذكرنا الادلة الدالة على - [00:06:49](#)
جوازه وبالله التوفيق - [00:07:13](#)